S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/100
29 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة للفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٨٩٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي بموجبه طلب المجلس الى الأمين العام أن يبلغه بمجرد أن يتم إقرار وقف فعال لاطلاق النار، وعلى أي حال بحلول ١ شباط/فبراير ١٩٩٤، بالتقدم الذي يحرزه الطرفان في محادثات لوساكا. بما في ذلك تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تعزيز عملية السلم، وإقرار وقف فعال لإطلاق النار. وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة و "اتفاقات السلم" (انظر S/22609، المرفق) وطلب مجلس الأمن أيضا الى الأمين العام أن يبلغه دوريا بالتطورات المتعلقة بامكانية تعزيز العناصر الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في حالة إحراز تقدم مشهود في عملية إحلال السلم.

أولا - التطورات السياسية

٢ - منذ تقريري الأخير المقدم الى مجلس الأمن المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26872)، واصل ممثلي الخاص، السيد أليوني بلوندين باي، بدعم من ممثلي دول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية)، جهوده الرامية الى انجاح محادثات لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجعل الطرفين يتوصلان الى اتفاق بشأن تحقيق تسوية سلمية شاملة يرمي الى إحلال تسوية فعالة مستدامة للصراع الأنغولي في اطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٣ - وفي ١١ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٣، اعتمد الطرفان المبادئ العامة المحددة، وكذلك الطرائق، بما فيها جدول زمني، فيما يتعلق بجميع المسائل العسكرية الواردة في جدول الأعمال، وهي: إعادة إقرار وقف اطلاق النار؛ وسحب وتجميع جميع قوات يونيتا العسكرية ونزع سلاحها؛ وتسريح جميع المدنيين ونزع سلاحهـــم؛ وإتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، بما في ذلك تسريح القوات. كما اتفق، آنئذ، على أن

310193 310194 94-05069

يجري على الفور بعد ذلك تناول المسائل السياسية الأخرى الواردة في جدول أعمال محادثات لوساكا، أي مسائل الشرطة؛ والولاية الجديدة للأمم المتحدة ودور الدول المراقبة الثلاث لـ "اتفاقات السلم"؛ والمصالحة الوطنية؛ واتمام العملية الانتخابية؛ والقيام في اطار "المسائل المعلقة الأخرى"، بإعادة إرساء ادارة الدولة في أرجاء البلد كافة.

٤ - غير أن رئيس وفد يونيتا أبلغ ممثلي الخاص، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بأن منطقة تقع قرب مدينة كويتو/بيي قد قصفت بالقنابل. واستنادا الى ما ذكرته يونيتا، فإن "الدكتور سافيمبي كان موجودا في تلك المنطقة منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لإقناع قادة يونيتا العسكريين المحليين بقبول شروط الاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن المسائل العسكرية خلال محادثات لوساكا. واعتبر وفد يونيتا أن عمليات القصف الجوي هذه هي "محاولة واضحة استهدفت حياة زعيم يونيتا وارتكبتها حكومة أنغولا عمدا". ولذلك، فإن ثقتهم في حسن نية الحكومة قد اهتزت؛ وبالتالي فإنه يصر على أن تقدم الحكومة تفسيرات للحادث قبل أن يواصل مشاركته في محادثات السلم. وأنكر وفد الحكومة بشدة هذه الادعاءات وأكد أن القصف كان "ردا" على طابور عسكري تابع لليونيتا كان يتحرك في اتجاه كويتو/بيي.

٥ - ونظرا لخطورة الحالة، سافر السيد باي الى لوندا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ للتشاور مع السلطات الأنغولية المختصة بشأن هذا الحادث. واعتبرت الحكومة والرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس أن "ادعاءات يونيتا ليست إلا تكتيكات لصرف الأنظار عشية اجتماع مجلس الأمن بشأن أنغولا" وذكرا عدة أسباب سياسية ودبلوماسية وعسكرية أخرى لرفض هذه الادعاءات.

٦ - ونظرا لتضارب الادعاءات الصادرة عن الحكومة ويونيتا، قرر ممثلي الخاص أن يوفد الى المنطقة بعثة لتقصي الحقائق، يرأسها رئيس عمليات بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وتتألف من رئيس مراقبي الشرطة التابعين للبعثة وممثل عسكري واحد عن كل دولة من دول المراقبة الثلاث. واقترح ممثلي الخاص أن تستمر محادثات السلم، في أثناء قيام بعثة تقصي الحقائق لمهامها وقبل وفد الحكومة هذا الاقتراح؛ أما وفد يونيتا، فبالرغم من قبوله لبعثة تقصي الحقائق، أصر على ألا يستأنف مشاركته في المحادثات إلا بعد أن تقدم البعثة تقريرا عما تتوصل اليه من نتائج.

٧ - واجتمعت بعثة تقصي الحقائق في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ في لواندا مع ممثلي الحكومة، بما فيهم القوات المسلحة الأنغولية، ومع موظفي وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ومع ممثلي برنامج الأغذية العالمي الذي يضطلع بعمليات إنسانية في كويتو/بيي. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، زار أعضاء البعثة المدينة حيث اجتمعوا بممثلي الحكومة

ويونيتا المحليين، فضلا عن ممثلي السكان المحليين. واستنادا الى المعلومات التي حصلت عليها البعثة خلال هذه الزيارة، تبين لها ما يلي:

(أ) أنه في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قام عدد غير محدد من طائرات القوات الجوية الحكومية بقصف مواقع عسكرية وسوقية تابعة ليونيتا في منطقة تقع على بعد ٥ كيلومترات الى ١٢ كيلومترا غرب كويتو/بيي؛

(ب) لم يكن ثمة أي دليل على وجود السيد جوناس سافيمبي بالقرب من الموقع المذكور أعلاه في أثناء غارة القصف.

واستنتجت البعثة مما سبق أنه بالرغم من أن القوات الجوية الحكومية قامت فعلا بغارة جوية على مواقع يونيتا، ليس ثمة دليل موثوق به وقاطع على أن الحكومة كانت تنوي قتل السيد سافيمبي.

٨ - وأثناء وجود بعثة تقصي الحقائق في كويتو/بيي، وجه الرئيس روبرت موغابي، رئيس زيمبابوي، بصفته رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ورئيس دول خط المواجهة، دعوة الى السيد باي لزيارة هراري، حيث حضر السيد باي مؤتمر قمة رؤساء دول خط المواجهة كما عقد مشاورات مع الرئيس موغابي. وفي مؤتمر القمة، ناشد السيد باي دول خط المواجهة أن تدعم جهود الأمم المتحدة الرامية الى مواصلة مفاوضات السلم في لوساكا الى أن يتم التوصل الى اتفاق سلم شامل.

٩ - وبعد عودة بعثة تقصي الحقائق الى لوساكا، قدمت تقريرها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الى ممثلي الخاص الذي أحال نسخا من التقرير الى وفدي الحكومة ويونيتا، طالبا منهما ردا خطيا بحلول صبيحة اليوم التالي. ورد وفد الحكومة في اليوم نفسه بأن أحاط علما بمضمون التقرير، وأعاد تأكيد استعداده لمواصلة محادثات السلم. وفي رسالة باسم السيد سافيمبي مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أقر وفد يونيتا "باستلام التقرير وقبل استئناف مشاركة وفده في المفاوضات"، مشيرا أيضا الى أن "المحادثات ينبغي تعليقها لفترة وجيزة ويمكن استئنافها في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤". وفيما بعد وجه زعيم يونيتا طلبا مماثلا الي.

١٠ - واستؤنفت المفاوضات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وتواصلت حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، في شكل محادثات عن قرب، بشأن وثيقة تتصل ببند جدول الأعمال المتعلق بالشرطة، أعدها الممثل الخاص ودول المراقبة الثلاث. ثم اتفقت الأطراف المعنية جميعها على تعليق المفاوضات حتى ٥ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٤. وقبل مغادرة وفدي الحكومة ويونيتا، قرر السيد باي وممثلو دول المراقبة إحالة مذكرة شفوية موجهة الى وزير العلاقات الخارجية لحكومة أنغولا ورسالة موجهة الى السيد سافيمبي، ذكروا فيها ضمن جملة أمور:

(أ) أنهم يساورهم بالغ القلق ازاء التصعيد الأخير للأعمال العسكرية الهجومية؛

(ب) أنهم يذكرون حكومة أنغولا ويونيتا بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن بأن "يفيا بالالتزامات التي أخذاها على عاتقهما بالفعل في محادثات لوساكا، وبأن يمارسا أقصى قدر ممكن من ضبط النفس"، امتثالا للقرار ٨٩٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛

(ج) أنهم يذكرون الطرفين بالنداء الذي وجهه مجلس الأمن الى الحكومة ويونيتا لـ "وقف جميع العمليات العسكرية"؛

(د) أنهم يطلبون من الحكومة ويونيتا أن يبعثا الى الممثل الخاص بالتزام خطي باحترام الأحكام ذات الصلة من الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٨٩٠ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

١١ - وبغية الحصول على أقصى دعم ممكن لهذه المساعي، استأنف ممثلي الخاص مشاوراته المكثفة مع رؤساء دول المنطقة دون الاقليمية. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اجتمع بالرئيس فريدريك شيلوما رئيس زامبيا، الذي أعرب عن تأييده المتواصل لجهود الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، عقد السيد باي مشاورات مفيدة في ناميبيا مع الرئيس سام نجوما في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وعند عودته الى لواندا، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس دوس سانتوس، ووزير العلاقات الخارجية الأنغولي، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس أساقفة لواندا. ثم قام بزيارة للرئيس ميغيل تروفوادا رئيس سان تومي وبرينسيبي، الذي يرأس أيضا مؤتمر البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية، وللرئيس عمر بونغو رئيس غابون. وكذلك للرئيس موبوتو رئيس زائير. وفي غضون ذلك، اجتمعت في نيويورك، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، مع وزير العلاقات الخارجية الأنغولي، الذي سلمني رسالة من الرئيس دوس سانتوس، وأجريت معه مناقشة متعمقة بشأن شتى الجوانب المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلم.

١٢ - وانصب التركيز في المشاورات التي أجريت بين ممثلي الخاص وزعماء البلدان المجاورة على آخر التطورات في محادثات لوساكا وعلى الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل يضمن ألا يتحول ما يلاحظ من توقف مؤقت في المفاوضات إلى تعليقها إلى أجل غير مسمى. كما طالب السيد باي بالتدخل الحازم والفوري لدى

الحكومة ويونيتا كي يمكن مراعاة الهدنة لحين إعلان وقف إطلاق النار. وقد حصل ممثلي الخاص على تأييد رؤساء الدول المعنية جميعهم.

١٣ - وحسبما كان محددا، استؤنفت محادثات السلم في لوساكا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي أثناء هذه الجولة الثانية، ظل تكوين وفد الحكومة على حاله. بيد أنه طرأت تغيرات ذات شأن على وفد يونيتا، فيترأسه الآن أمينها العام، السيد يوجنيو مانوفاكولا، بينما يتولي السيد خورخي فالنتيم، أمين يونيتا لشؤون الإعلام، منصب نائب رئيس الفريق. وأوضحت يونيتا أن هذا التغير يرجع إلى أن المسائل العسكرية المدرجة في جدول الأعمال قد جرت مناقشتها مناقشة مستفيضة والاتفاق عليها، ورئي لذلك أنه من الضروري الاستعاضة عن الممثلين العسكريين بآخرين مدنيين.

١٤ - وعـُقدت الجلسة العامة الأولى في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتبعتها عدة جولات من المحادثات المكثفة عن قرب، اقترنت بإجراء مشاورات غير رسمية بشأن بند جدول الأعمال الذي يتناول مسألة الشرطة. وبعد مناقشات مطولة، أسفرت تلك الاجتماعات عن اعتماد مبادئ عامة محددة بشأن الشرطة، بما في ذلك اعتماد عدة نقاط هامة تتناول الطرائق التي تنظم عمل الشرطة الوطنية الأنغولية.

ثانيا - الحالة العسكرية

١٥ - منذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/26872)، اتسمت الحالة العسكرية العامة بتكثيف القتال. وتؤكد المعلومات الواردة من الحكومة ويونيتا وقوع مناوشات ونصب كمائن في عدة مواقع من البلد. وقد كثفت كل من الحكومة ويونيتا استعداداتهما العسكرية التي تهدف إلى التحسب لإمكانية استمرار الحرب إذا ما منيت مفاوضات لوساكا بالفشل.

١٦ - ووفقا للتقارير الواردة من شتى المصادر، وأكدها المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (البعثة)، استمرت قوات الحكومة وقوات يونيتا في القيام بعمليات في مناطق لواندا نورتي، وبنغويلا، وكوانزا سول، وهويله، ومالانغي، وناميبي، ويواغي، وكويتو/بيي. وقد كثفت يونيتا من نصب الكمائن وزرع الألغام في عدة مواقع في البلد. وأفادت الأنباء بوقوع تحركات وتعزيز لقوات يونيتا وعتادها العسكري حول مدن مالانغي ولوينا وموكسيكو. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حال قصف مالانغي دون هبوط طائرة تقل وفدا من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة. وقد اتهمت كل من الحكومة ويونيتا الأخرى بالمسؤولية عن هذا الحادث. ووردت إلى المراقبين العسكريين التابعين للبعثة تقارير عن وقوع عملية قصف متفرق بالقنابل أيضا لكويتو/بيي.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، اتهمت كل من الحكومة ويونيتا الأخرى بشن هجمات في عدة مواقع في البلد. وأكدت الحكومة أن يونيتا قد هاجمت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ منشآت شيفرون النفطية الواقعة في كابندا؛ وأنكرت يونيتا الاتهام قائلة إن الهجوم قد اضطلعت به جبهة تحرير مقاطعة كابندا. واتهمت يونيتا، بدورها، القوات الحكومية بشن غارات جوية على يواغي ونغاغي في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، أبلغ رئيس وفد يونيتا ممثلي الخاص، في رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن سفينة تحمل بعض المعدات الثقيلة الروسية الصنع وكانت في طريقها إلى أنغولا قد احتجزت في المملكة المتحدة. وأعلنت إذاعة يونيتا المسماة "فورغان" أن الجيش الحكومي واصل تعزيز قواته استعدادا للقيام بهجوم عسكري واسع النطاق في عدة مناطق من البلد.

١٨ - ووفقا للمعلومات المقدمة من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة فإن الحكومة أخضعت خطوط الدفاع حول المدن التي تسيطر عليها يونيتا.

١٩ - وفي الوقت الحالي يتألف الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة من ٤٧ مراقبا عسكريا و ٢٣ مراقبا من الشرطة و ١١ من المساعدين الطبيين جرى وزعهم في خمسة مواقع، هي: لواندا، ولوبانغو، ونامیبي، وبنغويلا، وسومبي. ويواصلون القيام بعدد من الوظائف الهامة، بما في ذلك القيام بالدوريات والاحتفاظ باتصالات مكثفة من السلطات المحلية وتقديم الدعم للعمليات الإنسانية وإجراء التحقيقات.

ثالثا - الحالة الإنسانية

٢٠ - منذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، أحرزت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقدما ذا شأن في أنشطة المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها في شتى أنحاء أنغولا. بيد أنه بالرغم من زيادة توصيل المعونة ما زالت هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الدولية على التصدي لاحتياجات السكان الأنغوليين الهائلة. ويؤكد التدهور الأخير في حالة الأمن العامة في مالانغي ضرورة تعجيل المجتمع الدولي بالعمل استجابة لاحتياجات الشعب الأنغولي الطاغية.

٢١ - وواصل ممثلي الخاص متابعة المسائل الرئيسية المتصلة بالمساعدة الإنسانية عن كثب. وفي مالانغي في ٢٢ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وقعت عدة حوادث أمنية في مركز توزيع الأغذية التابع لمنظمة "الاهتمامات" غير الحكومية قتل خلال أحدها أحد ضباط الأمن. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، هاجم رجال مسلحون، يرتدون البزات ويستقلون مركبة عسكرية، مركبة خاصة بالمنظمة الدولية للرؤية العالمية. وفي أثناء الهجوم، قتل أحد العاملين المحليين التابعين للمنظمة غير الحكومية وأصيب اثنان. واستجابة مباشرة لتلك الأحداث، زار السيد باي مدينة مالانغي لإجراء تحقيق رسمي. ومنذ ذلك الحين، وباستثناء واقعة القصف

بالقنابل، التي منعت الطائرة التي تقل أعضاء كونغرس الولايات المتحدة الزائرين من الهبوط هناك في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كانت المدينة هادئة؛ ويضطلع برنامج الأغذية العالمي الآن بعدد يتراوح بين ٨ و ١٠ رحلات طيران يوميا إلى مالانغي من كل من مطاري لواندا وكاتومبيلا بغية بلوغ مستوى التوصيل اللازم من المعونة الغذائية، وقدره ٣ ٠٠٠ طن متري شهريا.

٢٢ - وتوضح التقديرات المنقحة أن مجموع عدد السكان المتضررين في أنغولا يبلغ ٣,٣ ملايين نسمة تقريبا، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة منذ تقديم تقريري الأخير. ويستند هذا التقدير إلى أربعة أنواع من المستفيدين، هي: المشردون، والمتضررون من الصراع، والمتضررون من الجفاف، والعائدون، الذين هم في حاجة إلى المعونة في قطاعات الغذاء، والصحة، والتغذية، والمياه، والمرافق الصحية، والمأوى. ويحتاج مليونا و ١٠٠ ألف نسمة من هؤلاء إلى معونة غذائية.

٢٣ - وفيما يتعلق بالوصول إلى المناطق التي توجد فيها أقصى الاحتياجات، أحرز نائب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تقدما مشهودا في المفاوضات التي أجراها مع كل من الحكومة ويونيتا في أثناء زيارته لأنغولا في الفترة من ٢ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وكان القصد من البعثة استعراض أنشطة الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، مع التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) تحسين رصد جميع الإمدادات الإنسانية؛

(ب) الحد من تكاليف النقل؛

(ج) التوسع في تقديم المساعدة الطارئة في شتى أرجاء أنغولا؛

(د) استعراض الاحتياجات في إطار برنامج حالات الطوارئ العام، بالتعاون والتشاور مع وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية.

ونتيجة لهذه المفاوضات، وافقت حكومة أنغولا ويونيتا، من حيث المبدأ، على زيادة استخدام ممرين بريين، هما: لواندا إلى مالانغي، ولوبيتو إلى كويتو/بيي، فضلا عن فتح مطار كاتومبيلا في مقاطعة بنغويلا أمام العمليات الجوية الإنسانية.

٢٤ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، تمكن برنامج الأغذية العالمي من الطيران من كاتومبيلا إلى كوبال حيث كانت الحالة حرجة. وكانت هذه أول مرة يتمكن فيها البرنامج من توصيل إمدادات الإغاثة إلى تلك

المدينة منذ أن اضطربت حركة القوافل البرية المرسلة إلى تلك المنطقة في آب/اغسطس ١٩٩٣. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تمكن البرنامج من الوصول إلى سبع وجهات نهائية من مطار كاتومبيلا، هي: مالانغي، وكويتو/بيي ، وهوامبو، ولوينا، وسوريمو، ومينونغي، وكوبال، مما سيخفف من الاكتظاظ في لواندا ويسمح بزيادة التوصيل. ويضطلع البرنامج حاليا بنقل بنود الأغذية والبنود غير الغذائية جوا إلى ٢٣ موقعا ويصل إلى عدة وجهات أخرى برا، وذلك مقابل ١٣ وجهة فقط منذ شهرين مضيا.

٢٥ - وكنتيجة إيجابية إضافية للجهود التي بذلها ممثلي الخاص والبعثة الأخيرة التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وافق مسؤولو يونيتا في هوامبو على زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا، ووقعوا على اتفاق يسمح للمنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل في هوامبو. وزارت السيدة كاثرين برتيني، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، لواندا في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لإجراء مناقشات بشأن برنامج المعونة الغذائية والسوقيات والمواضيع ذات الصلة. وفي أثناء زيارتها، اجتمعت السيدة برتيني أيضا مع وزير العلاقات الخارجية واستقبلها الرئيس دوس سانتوس، رئيس الجمهورية، وجرى التوقيع على رسالة تفاهم بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة أنغولا.

٢٦ - وبدأت وكالات الأمم المتحدة العاملة في أنغولا في استعراض نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات الذي وجه في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بغية استكمال احتياجات المعونة الإنسانية للأشهر الست القادمة والأخذ ببعض عناصر الإنعاش في المشاريع القائمة للإغاثة في حالات الطوارئ تحسبا للتوصل في خاتمة المطاف إلى اتفاق سلم. وتجدر الإشارة إلى أن المجالات ذات الأولوية للتمويل العاجل هي: الزراعة والصحة والتغذية والتعليم والمياه والمرافق الصحية التي لم تحظ حتى الآن إلا بدعم ضئيل جدا.

٢٧ - وما فتئت الحالة في مناطق الصراع المكثف في كويتو/بيي وهوامبو تتطلب مراقبة مستمرة ومزيدا من الدعم نظرا للاحتياجات الطاغية الناجمة عن انهيار الخدمات الاجتماعية. ويجري تشجيع المنظمات غير الحكومية على التوجه إلى تلك المناطق لتغطية الاحتياجات العامة، بيد أنه ثبتت صعوبة تدبير موظفين لديهم خبرة بالتصدي لمثل هذه المهام المعقدة التي كثيرا ما تتسم بالخطر. فقد أيد كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين المقترح المقدم من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المتعلق بإنشاء وجود ميداني في تلك المدن، فضلا عن يويغي ومالانغي، من أجل إتاحة التنسيق العام والتفاوض بالنيابة عن جميع المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الحالة قد استقرت في مينونغي، عاصمة منطقة كواندو ـ كوبانغو. بيد أنه توجد الآن حاجة عاجلة إلى البذور والأدوات لموسم الزراعة، الذي يبدأ في نهاية كانون الثاني/يناير.

٢٨ - كما سيتناول تنقيح النداء الموحد الذي وجهته وكالات الأمم المتحدة من أجل أنغولا قضيتين تتسمان بأهمية أساسية في إطار اتفاق سلم نهائي، وهما: تسريح القوات وإزالة الإلغام الأرضية. واتخاذ إجراء بشأن هاتين القضيتين في الوقت المناسب لن يحول فقط دون زيادة تدهور الأحوال المعيشية في أنغولا، بل سيربط أيضا جهود المساعدة الإنسانية بعملية السلم.

رابعا - ملاحظات

٢٩ - عقب إيفاد بعثة تقصي الحقائق بشأن قصف أماكن قريبة من مدينة كويتو/بيي وتعليق محادثات لوساكا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، استؤنفت المناقشات في عاصمة زامبيا في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ للنظر في بند جدول الأعمال الذي يتناول مسألة الشرطة. وإقرار الحكومة ويونيتا للمبادئ العامة المحددة المتعلقة بالشرطة يؤكد ثانية استعدادهما وإرادتهما السياسية فيما يختص بمتابعة المحادثات من أجل تحقيق اتفاق سلم شامل. ويمثل هذا الموقف الإيجابي تطورا مشجعا ينبغي تعزيزه للمحافظة على الزخم من أجل اختتام المحادثات بنجاح. ولذلك، أحث الحكومة ويونيتا على مضاعفة جهودهما لدفع عملية السلم قدما.

٣٠ - وفي الأسابيع المقبلة، ستدعو الحاجة إلى أن تبذل الحكومة ويونيتا جهودا أكبر بكثير لمعالجة القضايا المعلقة التي تشمل، بوجه خاص، المسائل السياسية المدرجة في جدول الأعمال، وهي: المصالحة الوطنية، وإنجاز العملية الانتخابية، وإعادة إنشاء الإدارة الحكومية في جميع أنحاء أنغولا، ومسألة الولاية الجديدة للأمم المتحدة في البلد، والدور المقبل للدول المراقبة الثلاث. وفوق كل ذلك، لا تزال المصالحة الوطنية الهدف الرئيسي لعملية السلم. ولما كانت يونيتا قد أبدت استعدادها لكي تصفي بالكامل هيكلها العسكري وتصبح حزبا سياسيا محضا، فمن الضروري التوصل إلى تفاهم بشأن كيفية إعادة إدماج أفراد يونيتا في مختلف مستويات الحكومة والإدارة الحكومية وفروعهما. ومن الحتمي أن تواصل الحكومة ويونيتا، على حد سواء، إبداء المرونة في المفاوضات الجارية وإظهار إرادتهما السياسية من خلال أعمالهما لتحقيق سلم طويل الدوام في أنغولا.

٣١ - ومع مراعاة التقدم المحرز في محادثات لوساكا، أود أن أكرر تأكيد التوصيات الواردة في تقريري السابق، ألا وهي أن يواصل مجلس الأمن، حاليا، التمسك بأحكام الفقرة ١٤ من القرار ٨٩٠ (١٩٩٣)، وهو ما يمثل أنسب طريقة لمعالجة الحالة الراهنة. بيد أنه إذا استدعت الظروف، سأقدم إلى المجلس على الفور توصياتي بشأن فرض تدابير إضافية أو لإعادة النظر في التدابير السارية فعلا.

٣٢ - ومن المؤسف أن يستمر تدهور الحالة العسكرية في أنغولا بالرغم من التقدم المحرز في محادثات لوساكا. وإنني أحث الحكومة ويونيتا على احترام الالتزامات التي عقدت فعلا أثناء المفاوضات وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس ووضع حد على الفور لجميع العمليات العسكرية.

٣٣ - وبالرغم من تكثيف العمليات العسكرية، استمرت في جميع أنحاء أنغولا الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي حين يساعد هذا الجهد الإنساني الحيوي في التخفيف من معاناة المتضررين في كثير من أنحاء البلد، فإنه يساعد أيضا على تهيئة مناخ موات للتوصل إلى تسوية سياسية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه من جديد ندائي إلى الحكومة ويونيتا لتوفير الأمن الضروري اللازم لتوزيع المعونة الإنسانية على شعب أنغولا على نحو متسم بالكفاءة.

٣٤ - ولم تبلغ محادثات السلم حتى الآن النقطة التي يمكن عندها تحقيق وقف فعلي لإطلاق النار بوصفه أساسا لتوسيع نطاق عملية الأمم المتحدة الحالية في أنغولا. بيد أنني مستمر في القيام بالأعمال التحضيرية الضرورية ووضع خطط للطوارئ كي يكون بوسع المنظمة أن تقدم مساهمة مناسبة بمجرد التوصل إلى تسوية شاملة. وتعزيزا لهذا الهدف، قام مؤخرا فريق، مكون من خبيرين تابعين للأمم المتحدة، بزيارة لوساكا ولواندا لإجراء تقييم أولي للاحتياجات المتعلقة بالعملية الحالية التي تستهدف وضع خطط الطوارئ.

٣٥ - وقد استمر أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في العمل بتفان مثالي في ظروف صعبة. وأود أن اشيد على وجه الخصوص بممثلي الخاص وبقائد القوة، تقديرا مني للعزم الذي يواصلان إبداءه خلال الاضطلاع بمسؤولياتهما.

- - - - -